

## ورقة موقف حول الإستراتيجية الوطنية للحكم الإداري الفلسطيني

إعداد: أحمد الأطرش

قام مكتب الرئيس محمود عباس (أبو مازن) بتوقيع إتفاقية مع مؤسسة هورايزون للتنمية المستدامة في بداية العام 2003، بهدف إعداد إستراتيجية وطنية وبرنامج تنفيذي للحكم الإداري الفلسطيني. وتم تشكيل فريق وطني من الخبراء لتجميع ومراجعة وتلخيص الوثائق ذات العلاقة بالحكم الإداري في فلسطين لتشكل مرجعية للإستراتيجية الوطنية التي تم عرضها ومناقشتها ضمن سلسلة من الإجتماعات مع المسؤولين وصناع القرار في محافظات الوطن. هذا وقد تم توجيه دعوات للعديد من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني للمشاركة في "المؤتمر الوطني لإستراتيجية الحكم الإداري الفلسطيني" خلال الفترة 29 - 2008/1/30 الذي سوف يعقد في مدينة رام الله، بهدف مناقشة مكونات الإستراتيجية وإستعراض البدائل وعرض البديل الأمثل.

إن البديل الأمثل يتمثل بتحقيق مرحلتين:

**الأولى:** يتم تنسيق أعمال المحافظات الحالية ضمن أربعة أقاليم (إقليم الشمال والوسط والجنوب والساحل) ويتم تشكيل مجلس لكل إقليم يقوم بإقتراح الخطط والمشاريع والموازنات الخاصة بالمحافظة. تمتد هذه المرحلة من 3 - 4 سنوات وتعد تمهيدية لتبني المرحل الثانية.

**الثانية:** سيشكل نظام الإدارة المحلية من المجلس الأعلى للإدارة المحلية (برئاسة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية)، الأقاليم الأربعة، والهيئات المحلية وهذا يعني إلغاء دور المحافظات والمؤسسات الحكومية ذات المسؤولية المباشرة على الهيئات المحلية.

في البداية يجدر التنويه بأن أهمية الدراسة هو في تركيزها على بناء إستراتيجية وطنية للحكم الإداري الفلسطيني كخطوة راسخة وأساسية لبناء الدولة الفلسطينية الديمقراطية القابلة للحياة في المستقبل القريب. ويجب الإشارة إلى إن طريقة إعداد وعرض الدراسة تأتي في إطار ومنظور حقوقي وتمكيني جديد، مبني على سياق بحثي ناتج عن تداخلات فكرية ومنهجية لواقع الحكم الإداري الفلسطيني منذ الحكم الإداري خلال العهد العثماني منتهية بإدارة السلطة الوطنية الفلسطينية.

بناءً على ما سبق تطالب شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية كل من مكتب الرئاسة والحكومة الفلسطينية بالنظر إلى مجمل الملاحظات التالي ذكرها وأخذها بالحسبان عند إقرار مسودة الإستراتيجية الوطنية للحكم الإداري الفلسطيني.

1. إن إرساء **مرتكزات اللامركزية** الإدارية وتفويض الصلاحيات إلى السلطات المحلية لتحديث الإطار المنظم لشؤون المدن الفلسطينية الرئيسية باعتبارها الأقرب للمواطن الفلسطيني والأكثر قدرة على معرفة حاجاته، وذلك من خلال تحديث التشريعات الفلسطينية السارية والمستنسخة من التشريعات الأردنية والمصرية والعمل على وضع إطار تشريعي وقانوني ملائم وبالخصوص لقانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997 ولقانون إنتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005 كما هو وارد في **البديل الرابع** الموضح في الدراسة وهو دعم حقيقي لزيادة قدرة المدن على تحقيق الإدماج الإجتماعي والمساواة المرتكزة على الإنتفاع العادل من مخرجات العملية الإقتصادية وفرص العمل المدرة للدخل للتصدي للبطالة والحد من إنتشار الفقر والارتقاء بالمناطق العشوائية التي من الواجب السعي لتطويرها المستدام حيث من الممكن اعتبارها خط الدفاع الأول عن المدن الفلسطينية من خطر الإحتلال الإسرائيلي والهجمة الإستيطانية الشرسة على أراضي الفلسطينيين في منطقة الضفة الغربية.

2. إن توطيد شراكة فعاليات المجتمع المدني مع القطاعات الحكومية والسلطات المحلية، وتكريس الشفافية في نشاطها، والتنسيق والتعاون فيما بين منظماتها المختلفة، وتنويع مصادر تمويلها، ونشر الوعي حول دورها التنموي، كي تتمكن من تعزيز شراكتها ومواصلة دورها في إرساء مفاهيم الحكم الرشيد كما هو مقترح في البدائل الأربعة الممكنة لنظام الحكم الإداري، يعد تطبيق عملي قد يفضي إلى نتائج ملموسة في حال تطبيق المقترح بشكل جدي ومكفول بتشريعات وقوانين فلسطينية معتمدة على المراكز والمرجعيات التشريعية وعلى رأسها المجلس التشريعي الفلسطيني والذي يعتبر ركناً رئيسياً في إقرار الإستراتيجية المعروضة.

3. إن تحليل البدائل من حيث أعداد السكان والمساحة والمشار إليه في الدراسة والمعتمد يشير إلى إستجابات النظر في إمكانية إعادة التوزيع السكاني في الأراضي الفلسطينية بنمط يؤدي إلى تواجد سكاني فلسطيني في كل الأقاليم/المحافظات/الألوية/الهيئات المحلية، الأمر الذي من شأنه تعزيز السيطرة على الأرض والتخفيف أو الحد من خطر المصادرة الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية وخصوصاً في منطقتي العزل الغربية والشرقية.

3.1 إن تحليل البدائل المشار إليه آنفاً قد غفل عن الاستجابة لواقع التوزيع الجغرافي للسكان الفلسطينيين وإنعكاس تأثير العوامل الطبيعية والبشرية والإقتصادية عليها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإنه عند حساب الكثافة الزراعية (مجموع عدد السكان العاملين في الزراعة / مساحة الأراضي الزراعية) أو الكثافة السكانية (عدد السكان الكلي في منطقة ما / مساحة الأراضي الزراعية في هذه المنطقة) يظهر تركيز واضح للأراضي الزراعية في المحافظات الشمالية للضفة الغربية، مما يستدعي إهتماماً خاصاً بالقطاع الزراعي هناك للحفاظ عليه وتطويره.

3.2 إن بيت القصيد يكمن في قصور الأداة المستخدمة للتحليل (كمؤشر واحد) فالمنهجية العلمية في استخدام مؤشر نسبة عدد السكان ونسبة المساحة في جدولي (9) و(10) الموضحان في الدراسة تقضي إلى إيجاد المحصلة الإيجابية لهما (الطرح لا الجمع) للوصول للمثالية الصفرية المبتغاة في عملية التحليل، فاعتماد نسبة ثابتة للمفاضلة كالنسبة المذكورة في الدراسة (10%) يحد من المفهوم الإحصائي بالخصوص، حيث أن نسبة التركيز السكاني تساوي إحصائياً نصف مجموع الفرق الموجب للمساحة والنسبة لعدد السكان في كل منطقة مما يجعل نسبة التركيز السكاني في الضفة الغربية لعام 2005 (22.4%) من هنا يمكن تعريف مناطق مثل: أريحا وطوباس بالإضافة لبيت لحم على أنها مناطق قادرة على استيعاب الزيادات السكانية في المستقبل وذلك بافتراض إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الضفة الغربية وفرض السيطرة الفلسطينية عليها.

4. بناءً على تحليل البدائل الوارد في الدراسة وعلى ضوء الملاحظات المذكورة آنفاً، فإنه بالمجمل يعد البديل الرابع أفضل البدائل لاعتماده على دمج الهيئات المحلية في العمل الإقليمي والوطني الفلسطيني بصورة واقعية وفعليه ولاعتماده على مبادئ اللامركزية المالية حيث يخصص نسبة مما يجمع من الضرائب والرسوم من داخل الإقليم للموازنة العامة للإقليم. ولكن يأخذ على هذا البديل مجموعة من الملاحظات والتي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

4.1 تبعية المجلس الأعلى للحكم الإداري الفلسطيني إلى مكتب الرئاسة، علماً بأن هذا المجلس تغلب عليه الصفة التنفيذية الأمر الذي يستوجب إلحاق تبعيته مباشرةً لمجلس الوزراء الفلسطيني متمثلاً بوزير الحكم المحلي الفلسطيني.

4.2 عدم توضيح نسبة ما يجمع من ضرائب ورسوم ومكوس تجارية من داخل الإقليم لموازنة الإقليم.

- 4.3 عدم وضوح دور رؤساء الهيئات المحلية والبلدية في إدارة الإقليم، بالإضافة لعدم وضوح كيفية انتخاب ممثلي الهيئات المحلية والبلديات.
- 4.4 إستثناء طوباس من إقليم الشمال وعدم ذكره اسوةً بالبديل الثالث الذي يتبع نفس التبعية والإشراف المركزي المطروح في البديل الرابع، علماً بأن الرئاسة الفلسطينية أعلنت إستقلال طوباس إدارياً عن محافظة نابلس وتشكيل إدارة محافظة مستقلة بتاريخ 2007/11/20.
5. في الختام، نود نحن ممثلي مؤسسات المجتمع المدني تسجيل تحفظنا على المقترح الداعي إلى تبني البديل الثاني كخطوة تمهيدية لتطبيق البديل الرابع.
- 5.1 يعد البديل الرابع من جهة، البديل الأكثر منطقية وإستجابة للتحديات التي يواجهها المجتمع الفلسطيني، ومن جهةٍ أخرى فإن هذا المقترح يتيح مشاركةً شعبيةً واسعة في إختيار الحاكم الإداري أسوةً بالعديد من الشعوب والأمم المتحضرة والمتقدمة على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي.
- 5.2 إن البديل الرابع يتمشى وينسجم تماماً مع المبادرة الوطنية الفلسطينية للعام 2003 للإصلاح التي تدعو إلى تقليل عدد الموظفين الحكوميين والتي تشير الدراسة إلى أن الزيادة في أعداد الموظفين تعد من نقاط الضعف التي تحد من الحكم الإداري في فلسطين.
- 5.3 إن تبني المقترح الثاني في هذه المرحلة الحساسة من مسيرة النضال الوطني، لهو ترسيخ لغياب الديمقراطية وتعزيز لمفهوم مركزية - اللامركزية، حيث أن سياسة الخطوة - خطوة التي عاشها الفلسطينيون على مدى الـ 40 عاماً الماضية قد ورثت لهم شعوراً من اليأس، مما يستدعينا كقادة مجتمع مدني على المستويين الرسمي وغير الرسمي للإرتقاء إلى مستوى المسؤولية المنشودة، فالشعب الفلسطيني شعبٌ قادر على تسيير شؤون حياته وهو على قدر كبير من المسؤولية ويتمتع بالإيمان والأخلاق والثقافة الكافية لضمان تحقيق مبتغيات الحكم الرشيد المنشودة.